NPT/CONF.2020/MC.III/SR.4

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

Distr.: General
27 October 2022
Arabic
Original: English

اللجنة الرئيسية الثالثة

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، 10 آب/أغسطس 2022، الساعة 10:00

الرئيسة: السيدة دينيسن ..... (هولندا)

المحتويات

تبادل مركّز للآراء *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبيانها في مذكرة، وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة استعمال الورق

22-12485 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة 10:10.

تبادل مركّز للآراء *(تابع)*

الأمان النووي والمسائل ذات الصلة (تابع)

1 - **الرئيسة:** دعت اللجنةَ إلى استئناف تبادلها المركّز للآراء بشأن الأمان النووي والمسائل ذات الصلة. وقالت إن من الآمن القول بوجود تقارب في الآراء في الكثير من المسائل؛ غير أنه توجد أيضا مسائل تتطلب مزيدا من العمل والحوار. ولذلك، وبهدف التوصل إلى توافق في الآراء، دعت الوفودَ إلى توضيح مواقفها بشأن ما يلي: كيف تنظر إلى دور الأمان والأمن والضمانات في المجال النووي فيما يتعلق بالحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، على النحو المنصوص عليه في معاهدة عدم الانتشار؛ وكيف ترى أنه ينبغي مراعاة الركائز السبع للأمان والأمن النوويين التي طرحها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في آذار/مارس 2022، والتي حظيت باهتمام كبير خلال مداولات اللجنة، في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020؛ وما إذا كان بإمكان مؤتمر الاستعراض التعليق على الأمان النووي والمسائل ذات الصلة فيما يتعلق بأنواع المفاعلات الجديدة وغيرها من التكنولوجيات المستقبلية المحتملة. وينبغي للوفود أن تضع في اعتبارها أن الهدف هو الإسهام في وثيقة توافقية بشأن تنفيذ المعاهدة تتضمن إجراءات تطلعية.

2 - **السيد بوردمان** (المملكة المتحدة): قال إن الأمان والأمن والضمانات المعززة تظل عنصرا رئيسيا في نجاح الصناعة النووية وهي عوامل مساعِدة حيوية لاستخدام التكنولوجيات النووية في الأغراض السلمية في جميع أنحاء العالم. ويتطلب الاستخدام الفعال والواسع النطاق للتكنولوجيات النووية مستوى عاليا من ثقة الجمهور في أمانها وأمنها. ولذلك السبب، فإن المملكة المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بالوفاء بتعهداتها بموجب الصكوك الدولية المتعلقة بالأمان النووي التي هي طرف فيها، مثل اتفاقية الأمان النووي. ويخضع قطاعها النووي المدني لنظام أمني معزز تمتثل من خلاله لالتزاماتها الدولية، وتراعي توجيهات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الأمن النووي والصكوك ذات الصلة. وتواصل المملكة المتحدة دعم الوكالة في النهوض بالأمان والأمن النوويين من خلال مساهمات سنوية في صندوق الأمن النووي التابع للوكالة.

3 - وأضاف قائلا إنه ينبغي لمؤتمر الاستعراض أن يعترف في وثيقته الختامية بالفرص والتحديات المحتملة المرتبطة بالتكنولوجيات النووية المتطورة. فالمفاعلات المكونة من وحدات صغيرة، على سبيل المثال، يمكن أن تكون أكثر مقاومة للانتشار وأكثر أمانا وأمنا من حيث التصميم من أنواع المفاعلات الأخرى. بيد أنه سيتعين تكييف وتحديث معايير الأمان والأمن القائمة كي تظل صالحة لتحقيق الغرض المنشود.

4 - وأردف قائلا إن تصرفات روسيا المتهورة في أوكرانيا هي تذكير لنا بأن المجتمع الدولي ليس في وضع يسمح له بالتهاون في الأمان والأمن النوويَّين والضمانات النووية. فالعناوين الرئيسية الأخيرة بشأن احتمال وقوع حادثة نووية أو حادث نووي في موقعي تشيرنوبيل وزابوريجيا تعزز الاعتقادَ الخاطئ بأن التكنولوجيات النووية غير مأمونة، مما يحد بدوره من إمكانية الحصول على فوائدها. وباتت روسيا تتمتع الآن بسمعة مريبة في كونها أول دولة في التاريخ تستهدف بنيرانها مفاعلا نوويا قيد التشغيل يحوي وقودا. إن هذه الأعمال التي تقوم بها تتعارض مع مبادئ الأمان والأمن النوويَّين التي وافقت عليها بكل حريّة بالتوقيع على صكوك من قبيل اتفاقية الأمان النووي. والمملكة المتحدة تؤيد بقوة جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكفالة الأمان والأمن الماديَّين للمنشآت والمواد النووية في أوكرانيا، وتشيد بالموظفين الأوكرانيين الذين يديرون المنشآت النووية الأوكرانية، ولا سيما منشأتي تشيرنوبيل وزابوريجيا، والذين يعملون بلا كلل تحت ضغط هائل وفي ظروف غير مقبولة.

5 - ومضى يقول إنه فيما يتعلق بالوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض، اقترحت المملكة المتحدة أن يعترف المؤتمر بالدور الحيوي للأمان والأمن في إتاحة الحصول على فوائد التكنولوجيات النووية السلمية؛ وأن يسلّم بالحاجة إلى مواصلة العمل فيما بين الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لكفالة إبقاء معايير الأمان والأمن صالحة لتحقيق الغرض المنشود عندما تصبح التكنولوجيات الناشئة، بما فيها المفاعلات المكونة من وحدات صغيرة، جاهزة للنشر؛ وأن يشجّعَ جميع الدول الأطراف على الاعتراف بالركائز السبع للأمان والأمن النوويَّين التي طرحها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بصفتها تجسيدا هاما للمبادئ الأساسية للأمان والأمن النوويَّين.

6 - **السيد ريزال** (ماليزيا): قال إن الأمان يجب أن يظل متسما بأهمية قصوى في الوقت الذي تسعى الدول إلى الحصول على الطاقة والتكنولوجيات النووية وتطويرها لأغراض سلمية. وتضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور محوري في تنسيق الجهود الدولية الرامية

إلى تعزيز الأمان النووي: فهي تواصل مساعدة دولها الأعضاء في تعزيز ما لديها من هياكل للأمان النووي من أجل التطبيقات المتعلقة بالطاقة وغير المتعلقة بالطاقة على السواء، وتُيسِّر تبادل الممارسات الفضلى. وإضافة إلى ذلك، فإن معايير الوكالة تساعد فرادى الدول الأعضاء على كفالة الأمان النووي داخل أراضيها. بيد أن الجهود الرامية إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الأمان يجب ألاّ تحول دون قدرة الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على الحصول على الطاقة والتكنولوجيا النوويَّتين وتطويرهما للأغراض السلمية، وهو حق مجسّد في المادة الرابعة منها.

7 - **السيدة شرايبر** (ألمانيا): قالت إن للتكنولوجيا النووية طائفة واسعة من التطبيقات المفيدة، ولكن من المهم جدا أن يخضع أي استخدام سلمي للطاقة النووية لمعايير عالية من الأمان والأمن. وعلى الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن التقيد بتلك المعايير تقع على الدول، فإن كفالة الامتثال هي حقا مهمة عالمية. ولكل دولة من الدول مصلحة راسخة في أن تتقيد جميع الدول الأخرى، ولا سيما الدول التي تستخدم الطاقة النووية، بمعايير الأمان والأمن المناسبة، لأن استخدام الطاقة والتكنولوجيا النوويَّتين قد تكون له آثار عابرة للحدود في حالة وقوع حادث. لذا، فإن التعاون الدولي والشفافية يتسمان بأهمية بالغة في ذلك الصدد.

8 - وأضافت قائلة إن ألمانيا تؤيد بقوة دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في النهوض بمعايير الأمن النووي والمبادئ التوجيهية للأمن النووي، وتشجع جميع الدول التي لم تنضم إلى الاتفاقيات ذات الصلة ولم تنفذْها بعدُ، بما في ذلك اتفاقية الأمان النووي، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، والاتفاقية بشأن تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، على أن تفعل ذلك. وتواصل ألمانيا، بصفتها رابع أكبر دولة مساهمة في ميزانية الوكالة، وكذلك من خلال الاتحاد الأوروبي، مساعدةَ الوكالة على تعزيز الأمن النووي. وهي تواصل أيضا توفير الخبراء والمساعدة التقنية من خلال برنامج الدعم الذي تقدمه لضمانات الوكالة، الموجود منذ أكثر من 40 عاما.

9 - وأردفت قائلة إنه، فيما يتعلق بالعدوان غير المبرر وغير القانوني لروسيا على أوكرانيا، يساور ألمانيا يساور قلق بالغ إزاء الهجمات التي شنتها روسيا على المنشآت النووية والإشعاعية في أوكرانيا في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك القصف المباشر على محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء وفي جوارها. إن هذه الأعمال تهدد أمان وأمن المنشآت النووية المخصصة للأغراض السلمية في أوكرانيا، مما يزيد إلى حد كبير من خطر وقوع حادثة أو حادث نووي، ويعرض المدنيين والبيئة للخطر. وهي تقوّض أيضا قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على رصد الأنشطة النووية السلمية لأوكرانيا لأغراض الضمانات. وترحب ألمانيا بالجهود التي يبذلها المدير العام للوكالة من أجل تعزيز الأمان والأمن النوويَّين في أوكرانيا، وتشكر المدير العام وموظفي الوكالة على التزامهم المتواصل في ذلك الصدد. وأخيرا، تود ألمانيا، التي تتولى حاليا رئاسة مجموعة الدول السبع، أن تلفت الانتباه إلى البيان الصادر عن وزراء خارجية المجموعة دعماً للجهود التي تبذلها الوكالة من أجل تعزيز الأمان والأمن النوويَّين في محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء، الذي نُشر في اليوم نفسه.

10 - **السيدة كوزيمانو لوف** (الكرسي الرسولي): قالت إنه ينبغي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تعززَ التعاون الدولي على التصدي للآثار السلبية للأسلحة النووية وتطويرَ استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وينبغي لمؤتمر الاستعراض أن يضمّن وثيقته الختامية إشارات إلى مساعدة الضحايا ومعالجة البيئات الملوَّثة، وذلك تعزيزا للالتزامات المتعهَّد بها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010. وطالما حث الكرسيُ الرسولي البلدان على معالجة الآثار الإنسانية، المشار إليها في ديباجة المعاهدة وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام 2010، التي أقر فيها المؤتمر "بأهمية إقامة آليات فعالة ومتساوقة للمسؤولية النووية على الصعيدين الوطني والعالمي لتقديم التعويضات، عند الاقتضاء، عن الأضرار التي تلحق بالناس والممتلكات والبيئة، من جملة المتضررين، بسبب حادثة عارضة نووية أو حادث نووي"، ورحّب فيها "بالاهتمام المولى لمشاكل السلامة والتلوث ذات الصلة بوقف العمليات النووية التي كانت مرتبطة في السابق ببرامج الأسلحة النووية، بما في ذلك، وحسب الاقتضاء، إعادة التوطين الآمن لأي سكان مشردين واستعادة القدرة الإنتاجية الاقتصادية للمناطق المتضررة". ورأت أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للشعوب الأصلية، التي عانت بشكل غير متناسب من آثار التلوث الإشعاعي. وختمت قائلة إن من شأن تعزيز تلك الالتزامات أن يدعم أخلاقياتٍ يسودها التضامن وثقافة الحياة والسلام مرتكزين على الوعي بأن جميع البشر إخوة وأخوات.

11 - **السيدة هولغايت** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الاعتماد الواسع النطاق لمعايير عالية للأمان النووي أساسي

لضمان استمرار الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية. ومنذ عام 2011 والمجتمع الدولي يعيد الالتزام بالأمان النووي، وقد اضطلعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور قيادي في ذلك. والولايات المتحدة دولة مساهمة رئيسية في جهود الوكالة الرامية إلى مواصلة تركيز الاهتمام والموارد على تحسين معايير الأمان في جميع أنحاء العالم. وهي تعلق أهمية كبيرة على وجود إطار قوي للأمن النووي، تضطلع الوكالة بدور محوري في تعزيزه. وتساعد تدابير الأمن النووي الفعالة الدول على كشف الأفعال غير المرخّص بها والتي تنطوي على مواد نووية ومشعة ومنع تلك الأفعال والتصدي لها، وكذلك على النهوض بهدف معاهدة عدم الانتشار من خلال المساعدة على منع الانتشار، ولا سيما بالنسبة للجهات من غير الدول، والحد من خطر الإرهاب النووي. واعتبرت أن وجود إطار قوي للأمن النووي يرتكز على سياسات فعالة في مجال عدم الانتشار وعلى ضوابط شاملة لمراقبة الصادرات، يزيد من الثقة في أن التكنولوجيا النووية السلمية تُستخدم على النحو المنشود، مما يتيح بدوره توسيع نطاق فوائد الطاقة النووية وتيسير تبادل التكنولوجيا النووية السلمية على أكمل وجه ممكن، وفقا للمعاهدة. والبرامجُ الرامية إلى بناء القدرات في مجال الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا النووية، بما في ذلك برامج الأمن النووي، تمكّن جميع الدول من الاستفادة من العلوم والتكنولوجيا النووية لأغراض الزراعة والصحة والصناعة والتنمية.

12 - وأضافت قائلة إن الولايات المتحدة تتعاون مع ما يزيد على 40 جهة شريكة في جميع أنحاء العالم في مجال الأمان والأمن النوويَّين، وهي تقود الجهود الرامية إلى تشجيع تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأمان والأمن النوويَّين وبالمسؤولية القانونية النووية، بما في ذلك اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وعندما تُنشر الطاقة النووية بما يستوفي أعلى معايير الأمان والأمن وعدم الانتشار، فسيكون لها دور أساسي في مكافحة تغير المناخ والنهوض بالسلام وتعزيز التنمية المستدامة.

13 - وأردفت قائلة إنه ينبغي لجميع الدول الأطراف أن تعترف بالركائز السبع للأمان والأمن النوويَّين التي طرحها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية هامّ للعناصر الأساسية للأمان والأمن النوويَّين في جميع الظروف، بما في ذلك حالات النزاع المسلح، وينبغي لمؤتمر الاستعراض أن يدرجها في وثيقته الختامية.

14 - ومضت تقول إن الولايات المتحدة تقدّر تقديرا كبيرا الأطر الجديدة للتعاون النووي السلمي التي تقلل من مخاطر الانتشار، بما في ذلك بنك اليورانيوم المنخفض التخصيب التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية واتفاقات مماثلة لإمدادات الوقود. وهي طالما دعت إلى وضع آليات تُيسِّر الحصول الآمن والموثوق به على الوقود النووي، وهي تودّ أن يشير المؤتمر إلى مساهمة مثل هذه الآليات في الوثيقة الختامية.

15 - وواصلت كلامها قائلة إن أنشطة الجيش الروسي وهجماته على المنشآت النووية والإشعاعية الأوكرانية وعلى جوارها تتعارض مع قرارات المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتشكّل تهديدا خطيرا للتشغيل المأمون والآمن لمحطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء. وقد منع التواجد العسكري الروسي في محطة زابوريجيا السلطاتِ الأوكرانية وموظفي التشغيل الأوكرانيين من الوفاء بالتزاماتهم القانونية الدولية المتعلقة بالأمان والأمن النوويَّين والإشعاعيَّين ومن التقيد بمعايير الأمان والإرشادات الأمنية الصادرة عن الوكالة. ولذلك فإن الولايات المتحدة تدعو الاتحاد الروسي إلى أن يسحب فورا قواته العسكرية وغيرها من الأفراد غير المأذون لهم من زابوريجيا ومن محيطها حتى تتمكن السلطات الأوكرانية وموظفو التشغيل الأوكرانيون من استئناف مسؤولياتهم السيادية داخل حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا. ويجب أن يكون الموظفون الشرعيون في المحطة قادرين على أداء واجباتهم دون تدخل أو ظروف عمل قاسية بشكل غير مقبول. وختمت بالقول إن الولايات المتحدة تؤيد بقوة الجهود التي تبذلها الوكالة دعما للأمان والأمن النوويَّين والضمانات النووية في محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء وجميع المنشآت النووية الأخرى في أوكرانيا.

16 - **السيدة هوروسانو** (رومانيا): قالت إن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لا تزال أولوية من أولويات رومانيا. ومؤتمرُ الاستعراض الحالي هو أفضل فرصة في حينها لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لتأكيد التزامها بالأمان والأمن النوويين، بما في ذلك تنفيذ الركائز السبع التي حددها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويمكن أن يكون للطاقة النووية دور أساسي في التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، شريطة المراعاة، على النحو الواجب، لأعلى معايير الأمان والأمن، بما يتسق مع التزامات الدول الأطراف بموجب المعاهدة. ولا تزال رومانيا على التزامها بتعزيز الأمان والأمن النوويين على الصعيد العالمي بما في ذلك ما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة، مثل المفاعلات المكونة من وحدات صغيرة.

17 - وأضافت قائلة إن من المهم أكثر من أي وقت مضى التشديد على الصلة التي لا تنفصم بين الأمان والأمن واستخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية، حيث يشهد العالم نشاطا عسكريا روسيا وهجمات على منشآت نووية مخصصة للأغراض السلمية في أوكرانيا وبالقرب من تلك المنشآت. ويشكل احتلال أكبر محطة نووية لتوليد الكهرباء في أوروبا خطرا جسيما على تشغيلها الآمن، كما يتجلى في الركائز السبع التي لا غنى عنها للأمان والأمن النوويين المعمول بها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتتعلق الحالة الراهنة غير المقبولة بأحكام الأمان والأمن والضمانات التي التزمت بها جميع الدول الأطراف. ورومانيا تدعو الاتحاد الروسي إلى أن يسحب فورا قواته العسكرية وجميع الأفراد الآخرين غير المأذون لهم من محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء ومن كل أوكرانيا، حتى يتسنى للسلطات الأوكرانية استئناف مسؤولياتها السيادية داخل حدود البلد المعترف بها دوليا، وحتى يتمكن موظفو التشغيل الشرعيون من أداء واجباتهم لكفالة الإدارة الآمنة والمأمونة للمحطة. وعلاوة على ذلك، فإن سحب الموظفين الروس سيسمح للوكالة بالاضطلاع بأنشطتها في مجال التحقق، عملا بالتزامات أوكرانيا المتعلقة بالضمانات، في الوقت المناسب وبطريقة آمنة ومأمونة.

18 - **السيد هيكيهارا** (اليابان): قال إنه ينبغي لمؤتمر الاستعراض، في وثيقته الختامية، أن يعترف، أولا، بالحاجة إلى التزامات تتعلق بالضمانات وكفالة الأمان والأمن والحماية من الإشعاع، وتنفيذها المستمر على مستوى مناسب وفعال، وفقا لتشريعاتها الوطنية والالتزامات الدولية لكل منها. ثانيا، ينبغي للمؤتمر أن يسلط الضوء على المساهمة القيمة التي قدمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتنسيق الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الأمان النووي والحماية من الإشعاع والأمن النووي. ثالثا، ينبغي له أن يعترف بأهمية الأطر القانونية الدولية وأن يرحّب بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية الأمان النووي، وبدء نفاذ اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية، وبدء نفاذ تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. رابعا، ينبغي للمؤتمر أن يؤيد الركائز السبع التي طرحها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الأمان والأمن النوويَّين. وفي ذلك السياق، يساور اليابان قلق بالغ بسبب الإجراءات التي تتخذها روسيا في المنشآت النووية في أوكرانيا وفي محيطها المباشر، وهي تدين أي أعمال تمس بأمان المنشآت النووية المخصصة لأغراض سلمية. خامسا، ينبغي للمؤتمر أن يرحّب بالجهود التي تبذلها الوكالة لتبادل الدروس المستفادة من الحادث الذي وقع في محطة الطاقة النووية في فوكوشيما دايتشي. وفي ذلك الصدد، ترحّب اليابان بالوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بعقد من التقدم بعد فوكوشيما دايتشي، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

19 - **السيد دزينيتيس** (لاتفيا): قال إن مصلحة جميع الدول تقتضي أن تنفذ كل دولة إطارا وطنيا شاملا بشأن الأمان والأمن النوويين يستند إلى معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما يجب تحسين الأمان والأمن النوويين والضمانات النووية باستمرار. وقال إن لوجود تعاون دولي وحوار متواصل أهمية بالغة، لأهداف ليس أقلها بناء ثقة الجمهور اللازمة لتوسيع نطاق استخدام التكنولوجيا والتطبيقات النووية على الصعيد العالمي. وأشار إلى أنه ينبغي للدول التي لم تنضم بعد إلى جميع الاتفاقيات الدولية المعنية بالأمان والأمن النوويين ولم تنفذها تنفيذا كاملا، بما في ذلك اتفاقية الأمان النووي والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، أن تقوم بذلك.

20 - وأعرب عن قلق لاتفيا البالغ إزاء تجاهل الاتحاد الروسي ركائز الأمان والأمن النوويين السبع التي لا غنى عنها والتي وضعها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأضاف قائلاً إن لاتفيا تدعو روسيا إلى أن تسحب جميع قواتها المسلحة من الأراضي الخاضعة لسيادة أوكرانيا وأن تعيد فوراً إلى أوكرانيا السيطرة الكاملة على محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء وعلى جميع المنشآت النووية الأخرى الموجودة داخل حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا، وذلك من أجل إتاحة تشغيلها بأمان وأمن. وقال إنه يجب السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بإيفاد خبراء نوويين إلى زابوريجيا من أجل معالجة الشواغل المتعلقة بالأمان والأمن النوويين والضمانات النووية، وينبغي أن يكون إيفاد هذه البعثة في احترام تام لسيادة أوكرانيا على أراضيها وبناها التحتية.

21 - وختم بيانه قائلاً إن ثمة حاجة إلى ضوابط تصدير فعالة وشفافة لإتاحة أوسع تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات فيما يتصل باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. فالنظام الدولي لضوابط التصدير ليس عائقا أمام التعاون في مجال الاستخدام في الأغراض السلمية، بل هو عامل رئيسي في مساهمة هذا التعاون في التطوير المستدام. وفي هذا الصدد يعترف مجلس الأمن بمساهمة ضوابط التصدير في تحقيق السلام والأمن الدوليين في قراره 1540 (2004) والقرارات اللاحقة، وكذلك في قرارته التي ينص فيها على تدابير تقييدية.

22 - **السيد هوستفيت** (النرويج): قال إنه، خلال دورة الاستعراض العاشرة، أسفرت الجهود الدولية المتضافرة عن إحراز تقدم في إطار الإجراء 61 من خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2010، وهو الإجراء المتعلق بالحد من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب في القطاع المدني، على نحو ما أشارت إليه جمهورية كوريا والنرويج وهولندا في ورقة العمل NPT/CONF.2020/WP.14. فتلك الدول الثلاث توصي بأن يقر المؤتمر الاستعراضي لعام 2020 بذلك التقدم من خلال الإشادة بما تبذله الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار من جهود للتقليل إلى أدنى حد من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب في القطاع المدني ووضع حد لهذا الاستخدام، وتوصي كذلك بزيادة تشجيع الدول الأطراف على مواصلة الجهود الجارية وبتشجيع التعاون الدولي من أجل التقليل إلى أدنى حد من اليورانيوم العالي التخصيب في المخزونات المدنية والاستخدام المدني ووضع حد له في هذه الاستخدامات.

23 - **السيدة كريغ** (أستراليا): قالت إن ما حققه بلدها على مدى 70 عاما في مجال الأمن والأمان النوويين والإشراف في هذا المجال هو دليل على جهوده المكرسة للامتثال للمعايير التي وضعها المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال الالتزام بجميع الاتفاقيات الدولية التي هو طرف فيها. وأوضحت أن أستراليا تطبق معايير الأمان والأمن التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتشيد باستعراض الأقران المنتظم الذي تجريه الوكالة بروح من الشفافية والتحسين المستمر.

24 - وأضافت قائلة إن أستراليا تحث جميع الدول على الانضمام في أقرب وقت ممكن إلى الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، واتفاقية الأمان النووي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية بصيغتها المعدلة، ما لم تكن بعدُ طرفاً في هذه الصكوك. وقالت إنه ينبغي للجنة أن تنظر، في وثيقتها الختامية، في اعتماد المقترحات المتعلقة بالأمان النووي الواردة في ورقتي العمل اللتين قدمتهما مجموعة فيينا للدول العشر (NPT/CONF.2020/WP.3/Rev.1) ومبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح (NPT/CONF.2020/WP.10)، وهي المقترحات التي حظيت بالفعل بدعم عبر المناطق.

25 - وتابعت قائلة إن الأمان والأمن النوويين هما من الأولويات البالغة الأهمية بالنسبة لجميع الدول، على النحو المبين في الإجراء 57 من خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام 2010، وأشارت إلى أن أستراليا لا يزال يساورها قلق بالغ إزاء العواقب المترتبة في مجال الأمان والأمن على غزو الاتحاد الروسي غير القانوني لأوكرانيا. وقالت إن وفد بلدها يدعو روسيا إلى أن تسحب فوراً قواتها وأفرادها الآخرين غير المأذون لهم من أراضي أوكرانيا من أجل تمكين السلطات الأوكرانية من إعادة إرساء سيطرتها على جميع مواقع الطاقة النووية في البلد. وأوضحت أن أستراليا تضم صوتها إلى صوت غيرها من الدول التي تدعو إلى أن تدرَج في الوثيقة الختامية ركائز الأمان والأمن النوويين السبع التي وضعها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. فعلى النحو المبين في ورقة العمل NPT/CONF.2020/WP.69/Rev.1، تتضمن تلك الركائز العناصرَ المحورية الأساسية التي لا غنى عنها للأمان والأمن النوويين في جميع الظروف، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح.

26 - وختمت بيانها قائلة إن أستراليا تؤيد مقترح اليابان فيما يتعلق بأن يدرَج في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي نص بشأن الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتبادل الدروس المستفادة من حادثة محطة الطاقة النووية في فوكوشيما داييتشي، والتي سبق أن وردت في الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بمرور عقد من التقدم المحرز بعد حادثة فوكوشيما داييشي.

27 - **السيد فيليبنس** (هولندا): قال إن الأمان والأمن النوويين والضمانات النووية وضوابط التصدير في المجال النووي هدفها تيسير التعاون الدولي بشأن إنتاج المواد النووية وما يتصل بها من مواد ونقلها واستخدامها للأغراض السلمية. واسترعى الانتباه إلى التوصيات ذات الصلة الواردة في ورقتي العمل المقدمتين من مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح (NPT/CONF.2020/WP.10) ومجموعة فيينا للدول العشر (NPT/CONF.2020/WP.3/Rev.1). وقال على وجه الخصوص إن هولندا تدعو المؤتمر الاستعراضي إلى أن يؤكد من جديد أن استخدام التكنولوجيا النووية يجب أن يقترن، في جميع مراحله، بالتزامات بأعلى معايير الأمان والأمن وبتنفيذ هذه المعايير باستمرار، وأن يقترن كذلك بضمانات فعالة، على نحو يتسق مع التشريعات الوطنية والالتزامات الدولية لكل دولة على حدة. كما قال إنه ينبغي للمؤتمر أن يشدد أيضاً على أهمية وضع هياكل قانونية وناظمة ملائمة وتنفيذ هذه الهياكل وتحسينها باستمرار، وكذلك على أهمية القيام بجهود واستثمارات في مجالات التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية من أجل تعزيز الأمان والأمن النوويين. وفي ختام هذا الجانب من بيانه قال إنه ينبغي للمؤتمر أن يشدد على الدور المحوري للوكالة الدولية

للطاقة الذرية في تحسين الأمان النووي على الصعيد العالمي، وأن يشجع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على الانضمام إلى الاتفاقات الدولية ذات الصلة المعنية بالأمان والأمن، بما في ذلك اتفاقية الأمان النووي، والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها، كما ينبغي له أن يحث الأطراف المتعاقدة على الوفاء بالتزاماتها بموجب هذه الصكوك.

28 - وأعرب عن تأييد هولندا للتعليقات التي قدمتها النرويج فيما يتصل باستخدام اليورانيوم العالي التخصيب. فهولندا باعتبارها منتجا عالميا رئيسيا للنظائر الطبية، وصلت إلى مرحلة هامة عن طريق التحول من استخدام وقود اليورانيوم العالي التخصيب في إنتاج هذه النظائر إلى وقود اليورانيوم المنخفض التخصيب.

29 - وتابع قائلاً إنه من دواعي القلق البالغ المخاطر المترتبة في مجال الأمان والأمن النوويين عن غزو الاتحاد الروسي لأوكرانيا. فقد تسببت روسيا في وضع أصبحت فيه أوكرانيا غير قادرة على الامتثال التام للمتطلبات الدولية بشأن الأمان والأمن والضمانات فيما يتعلق بالتطوير للأغراض السلمية. وقال إن هولندا تحث الاتحاد الروسي على أن يوقف فورا أنشطته غير المشروعة من أجل أن تستعيد الهيئة الناظمة الأوكرانية سيطرتها على جميع المنشآت والمواد النووية داخل حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا. كما تحثه على السماح لموظفي المنشآت بالوصول المنتظم إليها دون عوائق وذلك ليتسنى لهم الاضطلاع بعملهم دون ضغط لا مبرر له ومن أجل إتاحة مواصلة تشغيل المحطة بأمان. وأعرب عن تأييد هولندا الكامل لجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام في أوكرانيا وكذلك تأييدها لركائز الأمان والأمن النوويين السبع التي لا غنى عنها والتي وضعها المدير العام، وهي الركائز التي خرقتها روسيا بقصفها الأخير لمحطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء. وقال إنه تجدر الإشارة إلى أن تلك الركائز لم تأت بمحتوى جديد؛ فهي تستند إلى الالتزامات الدولية القائمة في مجال الأمان والأمن.

30 - وواصل بيانه قائلاً إنه ينبغي للمؤتمر الاستعراضي أن يجدد التأكيد، في وثيقته الختامية، على الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2010، وعلى وجه الخصوص موقف ذلك المؤتمر من شن هجمات على مرافق نووية مخصصة للأغراض السلمية أو التهديد بشن هجمات عليها، على النحو الوارد في الفقرة 75 من الوثيقة الختامية المذكورة، كما ينبغي للمؤتمر الاستعراضي أن يجدد التأكيد على دعوته جميع الدول إلى الالتزام بالمقرر المتخذ بتوافق الآراء في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في 18 أيلول/سبتمبر 2009 بشأن حظر شن هجمات مسلحة أو التهديد بشنها على المنشآت النووية، سواء كانت قيد التشغيل أو قيد الإنشاء، على النحو الوارد في الإجراء 64 من خطة العمل. وبالإضافة إلى ذلك، قال إنه ينبغي للمؤتمر الاستعراضي أن يدعو إلى الامتثال لقرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة النووية الصادر في 3 آذار/مارس 2022 بشأن الآثار المترتبة على الحالة في أوكرانيا من حيث الأمان والأمن والضمانات.

31 - ومضى قائلاً إنه ينبغي للمؤتمر الاستعراضي أن يقر بالمخاطر الكبيرة والخاصة التي تشكِّلها الحروب التقليدية في البلدان التي لديها صناعات نووية متطورة، إذ تنشأ عنها ظروف تصبح في ظلها الدول الموقعة غير قادرة على الامتثال التام للمتطلبات بشأن الأمان والأمن والضمانات فيما يتعلق بالتطوير للأغراض السلمية. وفي ختام بيانه قال إن هولندا توصي بأن يشيد المؤتمر بما تبذله الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام من جهود للمساعدة في كفالة احترام معايير الأمان والأمن النوويين والضمانات النووية داخل أوكرانيا، كما توصي بأن يعرب المؤتمر عن تأييده لركائز الأمان والأمن النوويين السبع التي لا غنى عنها.

32 - **السيد مابهونغو** (جنوب أفريقيا): قال إن جنوب أفريقيا تظل ملتزمة بمواصلة تطبيق أعلى معايير الأمان والأمن في جميع منشآتها النووية. وعلى الرغم من أن الأمان النووي هو مسؤولية وطنية في المقام الأول، فإن بلده يؤيد جميع أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تهدف إلى تحسين الأمان النووي على الصعيد العالمي، والتي ينبغي للغرض منها أن يكون المساهمة في تطوير التكنولوجيا النووية واستخدامها في الأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، أعرب عن تأييد جنوب أفريقيا لركائز الأمان والأمن النوويين السبع على النحو الذي حدده المدير العام للوكالة.

33 - وأضاف قائلاً إن المؤتمر العام للوكالة يعتمد سنويا قرارات شاملة بتوافق الآراء بشأن الأمن النووي، وأعرب عن تقدير جنوب أفريقيا للدعم الذي تقدمه الوكالة للدول الأعضاء من أجل تعزيز الأمن النووي الذي يكتسي أهمية بالغة لتأمين المعدات والمنشآت النووية من الاستخدام غير المأذون به. وختم بيانه قائلاً إنه من المهم مع ذلك أن يجدد المؤتمر الاستعراضي التأكيد على أن الأمن النووي يجب

ألا يكون شرطا مسبقا للحصول على الطاقة والعلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

34 - **السيد لي** سوي (الصين): قال إن الأمان والأمن النوويين ضروريان للتطوير المستدام لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ومن مصلحة جميع الأطراف تعزيز أمن المنشآت والمعدات النووية ومنع الإرهاب النووي. وأشار إلى أن الصين ما فتئت تعطي الأولوية للأمان والجودة في تطوير برنامجها المتعلق بالطاقة النووية. فلديها تدابير أمان صارمة وفعالة، وكذلك نظم سليمة فيما يتعلق بتشريعات الأمان النووي والإشراف والاستجابة في حالات الطوارئ، ومعايير محسنة لتشييد البنى التحتية النووية. ولديها أيضاً سجل ممتاز في مجال الأمان النووي وتعتمد مؤشرات فيما يتعلق بأمان المحطات النووية تُعد من بين أفضل المؤشرات في العالم.

35 - وأضاف قائلاً إن الصين قدمت مساعدة تقنية في الأمن النووي لبلدان نامية، بما في ذلك من خلال المركز الحكومي لتكنولوجيا الأمن النووي والمركز المتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل بناء قدرات المسؤولين في الصفوف الأمامية عن الأمن النووي. ووقعت أيضاً عدداً من اتفاقات التعاون في ميادين الأدلة الجنائية النووية والأمن النووي للمناسبات العامة الواسعة النطاق. وأشار إلى أن الصين تنظم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية دورات تدريبية وندوات دراسية في مجال الأمن النووي بشأن مجموعة مختلفة من المواضيع كل سنة، كما أنها تتبادل الممارسات الجيدة في الأمن النووي مع دول المنطقة وتقدم لها الدعم والمساعدة التقنيين. وقال إن الصين أسهمت، على مدى عشر سنوات متتالية، في صندوق الأمن النووي لدعم بناء القدرات في مجال الأمن النووي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتبرعت للوكالة في مناسبات عدة بمعدات للأمن النووي.

36 - وتابع قائلاً إن الصين نفذت بشكل استباقي التزامها بالحد من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب وتدعم بلداناً أخرى للتقليل من استخدامه إلى أدنى حد، والتقليل من مخاطر الأمن النووي، وفقا للاحتياجات الوطنية وحيثما يكون ذلك ممكنا اقتصاديا وتقنيا. وأعرب عن استعداد الصين لإطلاع الأطراف الأخرى، تحت قيادة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على خبرتها في تحويل المفاعلات المصدرية النيترونية المصغرة من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب إلى استخدام اليورانيوم المنخفض التخصيب، واستعدادها كذلك للاضطلاع بدور في الترويج لاستخدام مفاعلات اليورانيوم المنخفض التخصيب. وقال إن الصين ستواصل إيلاء أهمية كبيرة للتعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وبناء على ذلك، ستواصل مشاطرة ما لديها من تكنولوجيا وخبرة وستساهم بالموارد للترويج للتطوير المستدام للطاقة النووية بما يعود بالنفع على جميع الناس.

37 - وواصل قائلاً إن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية يجب ألا يكون على حساب البيئة الطبيعية أو الصحة البشرية. فالتخلص من المياه الملوثة نووياً نتيجة حادثة محطة الطاقة النووية في فوكوشيما دايتشي في اليابان قد يؤثر على البيئة البحرية العالمية والصحة العامة. وبناء على ذلك، ينبغي لليابان أن تستجيب بحسن نية لشواغل المجتمع الدولي؛ وأن تنظم مشاورات كاملة مع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك المنظمات الدولية ذات الصلة؛ وأن تكفل التخلص من المياه الملوثة نوويا بطريقة علنية وشفافة وآمنة وقائمة على العلوم؛ وأن تتوقف عن المضي قدما بخطتها لتصريف المياه الملوثة في البحر. ورحب بفكرة إدراج إشارة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي إلى الدروس المستفادة من حادثة محطة فوكوشيما دايتشي. وأشار مع ذلك إلى أن التخلص من المياه الملوثة في البحر، في تجاهل لشواغل المجتمع المدني ودون مشاورات كاملة، يجب ألا يعتبر من الدروس المستفادة إطلاقا.

38 - **السيد جيل دي لا سيرنا** (إسبانيا): قال إن تطور التكنولوجيا النووية ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة نجاح هائل لمعاهدة عدم الانتشار، وهو نجاح ينبغي للمجتمع الدولي أن يوطده من خلال مواجهة التحديات الجديدة التي تتكشف. وجميع الدول لها الحق في الاستفادة على قدم المساواة من نظام دولي متين وغير قابل للتجزئة في مجال الأمن النووي، على أساس أن كل تهديد أو حادثة أو حادث في أي بلد يقلص ثقة الجمهور على الصعيد العالمي في التكنولوجيا النووية، ويزيد من صعوبة تسخير إمكانات التكنولوجيا النووية على الصعيد العالمي.

39 - وفي هذا السياق، أضاف قائلاً إن إسبانيا تدين إدانة قاطعة الهجمات الروسية على المنشآت النووية الأوكرانية وعلى المناطق المحيطة بها، وتطلب الانسحاب الفوري للقوات الروسية من زابوريجيا وتدعو إلى احترام ركائز الأمن النووي السبع التي وضعها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقال إن المؤتمر الاستعراضي ينبغي أن يعترف في وثيقته الختامية بالركائز السبع التي يمكن استخدامها كخريطة طريق لتعزيز النظام الدولي للأمان والأمن النوويين.

40 - وتابع قائلاً إن إسبانيا تحث جميع الدول التي لم تصدق بعد على اتفاقية الأمان النووي، والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في

الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة والصكوك الأخرى ذات الصلة، وتنفيذها تنفيذا فعالا، على القيام بذلك. وأشار إلى أن الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الدولي للأمن النووي لعام 2020 والوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لعام 2022 سيسهم في توجيه عمل المجتمع الدولي على مدى السنوات المقبلة. وأوضح أن للوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا حيويا في تحقيق عالمية صكوك الأمن النووي وتطبيقها؛ فعلى الرغم من أن كفالة الأمن النووي مسؤولية تقع على فرادى الدول، تحمل هذه المهمة بعداً عالمياً أيضاً.

41 - وختم بيانه قائلاً إن بناء القدرات بشأن الأمان والأمن النوويين ضروري ليتسنى لجميع الدول الاستفادة من نظام دولي متين. وقال إن إسبانيا، من خلال مؤسساتها الوطنية مثل مجلس الأمان النووي، تواصل إعطاء الأولوية للتعاون الدولي الذي يهدف إلى تعزيز الأمان والأمن النوويين.

42 - **السيدة تشو** جيونغين (جمهورية كوريا): قالت إن وفد بلدها يؤيد الملاحظات التي قدمتها النرويج وهولندا فيما يتعلق بالتقليل إلى أدنى حد من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب. وأشارت إلى أن جمهورية كوريا قد أوفت حتى الآن بالتزاماتها بشأن الحد من اليورانيوم العالي التخصيب كما ستواصل بذل قصارى جهدها لتحقيق أهدافها النهائية. وأعربت عن تطلع بلدها إلى تلقي الدعم من الدول الأخرى في هذا المسعى.

43 - **السيد فريمي** (فرنسا): قال إنه ينبغي للجنة أولا أن تراعي في تقريرها ضرورة أن تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنسيق ودعم النظر، على الصعيد الدولي، في مسألة استخدام المفاعلات المكونة من وحدات صغيرة، في إطار نظام عدم الانتشار ووفقا لأعلى معايير الأمان والأمن النوويين.

44 - ثانيا، ينبغي للجنة أن تسلط الضوء على المبادرات المتعلقة بنقل المواد المشعة، التي يجري اتخاذها منذ عدة سنوات في سياق الحوار غير الرسمي بين الدول الساحلية والدول الشاحنة، بالنظر إلى أنها حسَّنت الشفافية والثقة بين البلدان التي تضطلع بأنشطة النقل البحري للمواد النووية، والدول الساحلية.

45 - ثالثا، ينبغي للجنة أن تشير إلى تصديق الأطراف المتعاقدة في اتفاقية باريس المتعلقة بالمسؤولية المدنية في مجال الطاقة النووية والاتفاقية المكملة لاتفاقية باريس المتعلقة بالمسؤولية المدنية في مجال الطاقة النووية، على البروتوكولين الملحقين بهذين الصكَّيْن، بغية تحسين نظام المسؤولية المدنية في المجال النووي المُنشأ في إطارهما. وقامت الأطراف المتعاقدة، من خلال البروتوكولين الجديدين اللذين دخلا حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/يناير 2022، بزيادة مبلغ التعويض المتاح في حالة وقوع حادث نووي في إقليم طرف متعاقد؛ وتوسيع نطاق التعويضات عن الأضرار النووية ليشمل، في ظروف معينة، الضحايا الذين تعرضوا للأضرار في دول غير متعاقدة؛ وتوسيع أنواع الأضرار التي يمكن المطالبة بتعويضات عنها؛ وتمديد فترة التقادم في حالات الوفاة أو الإصابة الجسدية.

46 - وأضاف قائلا إن وفد بلده قد أعرب بالفعل عن وجهة نظره بإسهابٍ فيما يتعلق بالأمن النووي والتعاون التقني، وهما مسألتان تستحقان الإدراج في التقرير.

47 - وفيما يتعلق بالحالة في أوكرانيا، وبالإشارة إلى الإجراء 64 من خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2010، قال إن فرنسا تشعر بالقلق بوجه خاص إزاء الحالة في محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء. وأعربت فرنسا، مع شركائها، عن موقفها في البيان الوزاري الذي أصدرته مجموعة الدول السبع بشأن هذه المسألة، والذي نُشر في اليوم نفسه. وتدين فرنسا دون تحفظ العدوان الذي تشنه روسيا على أوكرانيا بلا مبرر ودون سابق استفزاز، وتطالب روسيا بأن تعيد فورا إلى أوكرانيا السيطرةَ على محطة زابوريجيا لتوليد الكهرباء وعلى جميع المنشآت النووية الموجودة داخل حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا، لضمان تشغيلها بصورة مأمونة وآمنة. ويجب أن يتمكن الموظفون الأوكرانيون الذين يديرون محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء من أداء واجباتهم دون تهديدات أو ضغوط. واستطرد يقول إن وفد بلده يشعر بقلق عميق إزاء ما يشكله الاستيلاء على المنشآت النووية الأوكرانية، وغير ذلك من الأعمال التي تقوم بها القوات المسلحة الروسية، من تهديد خطير لسلامة وأمن تلك المنشآت، مما يزيد خطر وقوع عارض نووي أو حادث نووي بشكل كبير، ويعرّض سكان أوكرانيا، فضلا عن الدول المجاورة والمجتمع الدولي ككل، للخطر. وتقوض تلك الأعمال الروسية أيضا قدرةَ الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أداء واجباتها المتعلقة بالأمان والأمن النوويين والضمانات النووية. وتشيد فرنسا بالجهود التي يبذلها المدير العام للوكالة لاستعادة الأمان والأمن النوويين في أوكرانيا، وتشكر المدير العام وموظفي الوكالة على التزامهم الثابت في هذا الصدد. وإزاء هذه الخلفية، قال إنه من المهم تيسير إيفاد بعثة من الوكالة إلى محطة زابوريجيا النووية

لتوليد الكهرباء، تتألف من خبراء في الأمان والأمن النوويين والضمانات النووية، تحت قيادة المدير العام، بهدف تقديم المساعدة اللازمة لضمان احترام معايير الأمان والأمن والضمانات؛ ويجب القيام بهذه البعثة بطريقة تحترم السيادة الأوكرانية الكاملة على أراضيها وهياكلها الأساسية. وأنهى بيانه قائلا إن فرنسا تؤيد أهمية الركائز السبع للأمان والأمن النوويين.

48 - **السيد زلينكو** (أوكرانيا): قال إن أوكرانيا تعترف بدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في وضع معايير الأمان والإرشادات الأمنية والاتفاقيات ذات الصلة. وهي تؤيد الاتفاقيات المعتمدة تحت رعاية الوكالة، بما في ذلك اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة.

49 - وأضاف قائلا إنه منذ بداية العدوان المسلح الواسع النطاق الذي تشنه روسيا، هاجمت القوات الروسية المحطتين النوويتين لتوليد الكهرباء في كل من تشيرنوبيل وزابوريجيا - حيث إن محطة زابوريجيا هي أكبر محطة نووية عاملة لتوليد الكهرباء في أوروبا. والعدوان الذي يشنه الاتحاد الروسي، بما في ذلك استيلاؤه بالقوة على المنشآت النووية وأعمال العنف الأخرى التي يقوم بها فيما يتصل بعددٍ من المنشآت النووية والمواد النووية والمشعة، لا يزال يشكل تهديدا مباشرا خطيرا لسلامة وأمن المنشآت النووية وموظفيها المدنيين. وواصل كلامه قائلا إن العدوان الذي يشنه الاتحاد الروسي يمنع الوكالة أيضا من الاضطلاع، بشكل كامل ومأمون، بأنشطة التحقق من الضمانات في المنشآت النووية الموجودة داخل حدود بلده المعترف بها دوليا. ويجب على الاتحاد الروسي أن يوقِف جميع الأعمال التي يقوم بها ضد محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء وغيرها من المنشآت النووية، بغية تمكين السلطات الأوكرانية من استعادة السيطرة الكاملة على جميع هذه المنشآت الموجودة داخل حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا وضمان تشغيلها بصورة مأمونة وآمنة.

50 - وأردف يقول إن القانون الدولي واضح جدا فيما يتعلق بشن هجمات مسلحة ضد منشآت نووية. وتشكل هذه الهجمات انتهاكا لمقررات الوكالة وقراراتها، بما فيها قرار المؤتمر العام GC(XXIX)/RES/444 المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 1985، الذي ذكر فيه المؤتمر العام، في جملة أمور، أن أي هجوم مسلح على منشآت نووية مكرسة للأغراض السلمية وأي تهديد لها يشكلان انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والنظام الأساسي للوكالة. وعلاوة على ذلك، ينص البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة (البروتوكول الأول)، بوضوح على أن الهجمات المسلحة على المنشآت النووية تنتهك القانون الدولي الإنساني. وزاد على ذلك أن الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ذكرت في الوثائق الختامية للمؤتمرات الاستعراضية السابقة أن هذه الهجمات تعرض الأمان النووي للخطر، وتترتب عليها آثار سياسية واقتصادية وبيئية خطيرة، وتثير شواغل جدية بشأن تطبيق القانون الدولي على استخدام القوة في مثل هذه الحالات، مما يمكن أن يسوِّغ اتخاذ إجراءات مناسبة وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

51 - وختم كلامه قائلا إن أوكرانيا تؤيد الركائز السبع للأمان والأمن النوويين التي طرحها المدير العام للوكالة.

52 - **السيدة أونساغا** (الأرجنتين): قالت إن الطاقة النووية مساهِمٌ رئيسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. ومن المرجح أن يزداد دور الطاقة النووية على مدى السنوات المقبلة، لا سيما بسبب استحداث أنواع جديدة من المفاعلات، مثل المفاعلات المكونة من وحدات صغيرة. وأضافت قائلة إن الأرجنتين من بين البلدان الـ 32 التي تستخدم الطاقة النووية، وقد شرعت في تنفيذ مشاريع طموحة للمستقبل، بما في ذلك مفاعلها "كاريم" المكون من وحدات صغيرة الذي بلغ مرحلة متقدمة من مراحل تشييده. وبناء على ذلك، ترحب الأرجنتين بمبادرة التنسيق والتوحيد القياسي في المجال النووي التي أطلقتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤخرا، والتي ستكون بمثابة محفل عالمي لأصحاب المصلحة المهتمين بمتابعة استخدام تكنولوجيات المفاعلات الجديدة. وقالت إن الأرجنتين، بوصفها دولة ناشطة في ميدان استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية منذ أكثر من سبعة عقود وتدير منشآت نووية مختلفة للأغراض المدنية بصورة آمنة، تدرك أهمية الأمان والأمن النوويين والضمانات النووية.

53 - وأردفت قائلة إن الأرجنتين كانت دائما تؤيد دور الوكالة في تعزيز الاستخدامات السلمية والمأمونة للطاقة النووية، بما في ذلك عن طريق المشاركة الفعالة في أنشطة الوكالة وجهودها التعاونية المتعلقة بالأمان وضمانات الاستخدام السلمي. وينبغي تعزيز دور الوكالة على النحو المنصوص عليه في نظامها الأساسي والحفاظ على التوازن بين الركائز الثلاث لعملها وهي: الضمانات والتحقق، والأمان والأمن،

وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ومضت تقول إن الالتزام بأعلى معايير الأمان النووي يشكل أساسا للسياسة النووية لبلدها. وتؤيد الأرجنتين المبادرات الرامية إلى تشجيع استخدام اليورانيوم المنخفض التخصيب؛ وقد أحرزت تقدما في مجال البحوث المتعلقة باستخدام اليورانيوم المنخفض التخصيب وفي بيع التكنولوجيات القائمة على اليورانيوم المنخفض التخصيب إلى بلدان أخرى. فالأمان وإجراء البحوث عنصران حاسمان لتطوير مختلف استخدامات التكنولوجيا النووية، الأمر الذي يتيح بدوره إمكانية النهوض بالمعارف العلمية.

54 - واسترسلت قائلةً إنه بعد مرور عشر سنوات على الحادث الذي وقع في محطة الطاقة النووية في فوكوشيما داييتشي، اتخذت جهات كثيرة، من بينها المنتدى الإيبيري - الأمريكي للمنظمات الناظمة للمسائل الإشعاعية والنووية، تدابير محددة لتحسين الأمان النووي استنادا إلى الدروس المستفادة. وكانت الأرجنتين ساهمت في عملية تحسين المعايير التشغيلية والناظمة التي أُجريت في سياق المؤتمر الدبلوماسي للأطراف في اتفاقية الأمان النووي.

55 - وتابعت تقول إن المسؤولية عن صون الأمن النووي تقع على عاتق الدول، وينبغي ألا يؤثر الأمن النووي على حق الدول في تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وما انفكت الأرجنتين تشارك في الجهود الرامية إلى تعزيز الالتزامات الدولية في مجال الأمن النووي. وينبغي للدول أن تواصل تشجيع الانضمام العالمي إلى تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وهي عملية تقوم فيها الوكالة بدور رئيسي. وينبغي تنظيم نقل المواد المشعة بموجب لائحة النقل المأمون للمواد المشعّة الصادرة عن الوكالة، وذلك بالتعاون مع الهيئات الأخرى المعنية في منظومة الأمم المتحدة. وأوضحت قائلةً إن حالات منع الوصول والتأخير التي تؤثر على نقل المواد المشعة تشكل مدعاة للقلق؛ ومن الممكن أن يؤدي اعتماد مدونةٍ لقواعد السلوك لتيسير النقل المأمون والآمن لهذه المواد إلى تحسن كبير في الحالة الراهنة.

56 - وفي الختام، قالت إن الأرجنتين تشعر بقلق عميق إزاء المخاطر المرتبطة بالحالة الراهنة في أوكرانيا التي تهدد الأمان والأمن النوويين، وتؤيد الجهود التي تبذلها الوكالة ومديرها العام في هذا السياق. ويجب تجنب الأعمال التي تتعارض مع مبادئ اتفاقية الأمان النووي، والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

57 - **السيد فيشنيفيتسكي** (الاتحاد الروسي): قال إن عمل بلده في ميدان الطاقة النووية يسترشد بأعلى المعايير. وأكد أن الاتحاد الروسي يؤيد الانضمام العالمي إلى الصكوك القانونية الدولية في هذا المجال، بما في ذلك اتفاقية الأمان النووي والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، ويدعو إلى ذلك. وتقدم روسيا المساعدة إلى الدول التي تستخدم الطاقة النووية، سواء لتعزيز أمن هياكلها الأساسية النووية أو تدريب الأخصائيين اللازمين.

58 - وأضاف قائلا إن الاتحاد الروسي يساوره القلق إزاء خطط اليابان الرامية إلى التخلص من النفايات الناتجة عن محطة فوكوشيما دايتشي للطاقة النووية في المحيط، ويدعو اليابان إلى التحلي بأقصى قدر من الشفافية فيما يتعلق بتلك الخطط والسماح للدول المهتمة الأخرى برصد العملية.

59 - وأعرب عن تأييد روسيا للركائز السبع للأمن والأمان النوويين التي حددها المدير العام للوكالة. وقال إن روسيا كانت تسترشد دائما بنهج مماثل في عملها، حتى قبل وضع تلك الركائز. فقد وُضعت في آذار/مارس 2022، عندما قُدم اقتراح مفاده أن توقّع روسيا وأوكرانيا والوكالة على وثيقة ثلاثية الأطراف تهدف إلى ضمان أمن المنشآت النووية في أوكرانيا. ووافقت روسيا على هذا الاقتراح، ولكن أوكرانيا رفضته رفضاً قاطعا. ثم اقترح المدير العام التوقيع على وثيقتين إضافيتين؛ وفي ضوء الحالة السياسية، قبلت روسيا الاقتراح مرة أخرى، ولكن أوكرانيا رفضته دون تقديم أسباب - غير أن الأسباب واضحة: فحتى في ذلك الوقت، كانت أوكرانيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، إلى جانب بلدان أخرى تشكل جزءا من مجموعة دعم معنية بإقليم أوكرانيا، تنتهك جميع القواعد والأنظمة والمبادئ المتعلقة بالأمن النووي. وأدى كل ذلك إلى الحالة الراهنة.

60 - وحتى بيترو كوتين، رئيس مؤسسة Energoatom الأوكرانية للطاقة النووية، اعترف مؤخرا بأن القوات العسكرية الأوكرانية قد تفصل محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء عن شبكة الكهرباء.

61 - وأردف يقول إن روسيا أيدت فكرة إيفاد بعثة للوكالة إلى محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء - وكان من المقرر القيام بها في حزيران/يونيه 2022، ولكن لم يتم إيفادها، على الرغم من أن ذلك لم يكن خطأ روسيا. ولا تزال روسيا تأمل في أن تتم هذه الزيارة، ولكنها تشعر بالقلق لأن دولا كثيرة تحاول منعها عن طريق طرح مطالب بشأن

تلك الزيارة لا تمت للأمن النووي بصلة. وبالأحرى، تُستخدَم الحالة في محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء لأغراض سياسية حصرا.

62 - **السيد موكس** (السويد): قال إنه ينبغي لجميع الدول أن تصبح أطرافا في جميع اتفاقيات الأمان النووي لأن تنفيذ أعلى معايير الأمان النووي يسهم في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية.

63 - وأضاف أن السويد تدين بأشد العبارات العدوان الذي يشنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا بلا مبرر ودون سابق استفزاز، والذي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. وتهدد الأعمال التي يقوم بها الاتحاد الروسي سلامة وأمن المنشآت النووية الأوكرانية تهديدا مباشرا، لا سيما في محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء التي جرى الاستيلاء عليها بصورة غير قانونية. وأضاف يقول إن وفد بلده يدعو الاتحاد الروسي إلى الوقف الفوري لجميع الأعمال العسكرية والانسحاب من أوكرانيا، وفقا للقرار الصادر عن مجلس المحافظين التابع للوكالة في 3 آذار/مارس 2022.

64 - وأردف قائلا إنه ينبغي للمؤتمر الاستعراضي أن يعترف، في وثيقته الختامية، بأن الركائز السبع التي لا غنى عنها للأمان والأمن النوويين، والتي حددها المدير العام للوكالة تنطبق على جميع الحالات، بما في ذلك حالات النزاع المسلح.

65 - وختم حديثه قائلا إن هناك حاجة إلى ضوابط تصدير فعالة وشفافة لتيسير تبادل المعدات والمواد والمعلومات التقنية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، على أكمل وجه ممكن، تماشيا مع المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار. وبالإضافة إلى ذلك، تعزز نظم الرقابة على الصادرات السلام والأمن الدوليين، عن طريق منع تحويل وجهة المواد والتكنولوجيا والمعدات الحساسة إلى مستعملين نهائيين يثيرون القلق، وتدعم الوفاء بالالتزامات التعاهدية المتصلة بعدم الانتشار، دون إعاقة للتجارة النووية المشروعة والتعاون النووي.

66 - **السيدة غوميس ساردينياس** (كوبا): قالت إن المسؤولية عن الأمان والأمن النوويين تقع على عاتق فرادى الدول. ومن المهم الحفاظ على توازن مناسب بين الركائز الثلاث لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي: تعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، بما في ذلك التعاون التقني؛ والأمان والأمن النوويان؛ والضمانات. وأضافت قائلةً إنه ينبغي للمهمة الرئيسية للوكالة أن تكون تسريع وزيادة إسهام الطاقة النووية في السلام والصحة والازدهار في جميع أنحاء العالم. وينبغي لأي تنقيح للمعايير الدولية للأمان النووي أن يناقش تحت رعاية الوكالة، بطريقة تدريجية وشفافة تشمل الجميع، وبالتشاور مع جميع دولها الأعضاء، وأن يتضمن آراء جميع الدول الأعضاء. ويجب تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالأمان النووي التي اعتمدتها الوكالة في أيلول/سبتمبر 2011. ووجهت الانتباه، في هذا السياق، إلى التوصيات الموضوعية المقدمة من مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والواردة في ورقة العمل NPT/CONF.2020/WP.26، لا سيما التوصيات 78 و 79 و 80 منها.

67 - **السيد بنشيني** (إيطاليا): قال إن تطبيق أعلى معايير الأمان والأمن النوويين يمثل مصلحة مشتركة للمجتمع الدولي، يتعين السعي إلى تحقيقها على الصعيد الوطني ومن خلال التعاون الدولي على حد سواء. ويزيد تطبيقُ أعلى المعايير الأمنية الثقةَ في الاستخدام المشروع للتكنولوجيات النووية للأغراض السلمية حصرا، ومن ثم، كان له دور أساسي في قبول وتطوير هذه التكنولوجيات وتطبيقاتها. وأضاف قائلا إن إيطاليا شاركت بنشاط في مؤتمر قمة الأمن النووي. وأظهرت تفانيها في تعزيز ثقافة للأمن النووي عن طريق تمويل المدرسة الدولية للأمن النووي المشتركة بين المركز الدولي للفيزياء النظرية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي برنامج يُعقد سنويا لمدة أسبوعين ويُقدَّم في المركز الدولي للفيزياء النظرية في تريستي، إيطاليا، وذلك من خلال التبرعات الخارجة عن الميزانية لصندوق الأمن النووي التابع للوكالة. وأضاف قائلا إن إيطاليا لا تزال تؤيد بقوة الركائز السبع للأمان والأمن النوويين، على النحو الذي حدده المدير العام للوكالة وتؤيد إدراج إشارة إلى تلك الركائز في التقرير النهائي للجنة. وأكد دعمَ بلده الكامل لجهود الوكالة.

68 - وأعقب ذلك بقوله إن إيطاليا تدين الحرب العدوانية المستمرة التي يشنها الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا بلا مبرر ودون سابق استفزاز، والتي تعرض سلامة وأمن المواد النووية والمنشآت النووية وأوكرانيا للخطر، وهي بالتالي تشكل مخاطر جسيمة على حياة البشر وعلى البيئة. وأعرب عن قلق وفد بلده البالغ إزاء ما يشكله الاستيلاء على المنشآت النووية الأوكرانية وغير ذلك من الأعمال التي تقوم بها القوات المسلحة الروسية من تهديدٍ خطير لسلامة وأمن تلك المنشآت، مما يزيد بشدة خطر وقوع حادث نووي أو عارض نووي، ويعرّض سكان أوكرانيا والدول المجاورة والمجتمع الدولي للخطر. وقال إن وفد بلده يطالب روسيا بأن تعيد فورا إلى أوكرانيا السيطرة الكاملة على محطة زابوريجيا لتوليد الكهرباء وعلى جميع المنشآت النووية الموجودة داخل حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا، لضمان تشغيلها بصورة آمنة ومأمونة. وأنهى بيانه قائلا إنه يجب أن يتمكن الموظفون الأوكرانيون الذين

يديرون محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء من أداء واجباتهم دون تهديدات أو ضغوط.

69 - **السيد غيرتن** (لكسمبرغ): قال إنه ينبغي للوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض أن تبرز أهمية الأمان والأمن النوويين. وأضاف أن التكنولوجيات النووية تنطوي على إمكانات هائلة، منها أنها تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكنها تحمل معها أخطارا متأصلة، ويعني ذلك أنها يجب أن تخضع لأعلى معايير السلامة والأمن، بسبل منها التعاون الدولي والامتثال للمعايير الدولية. وللوكالة دور مركزي يشمل التحقق من تنفيذ الضمانات، وفقا للمادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار، وتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء فيها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الدول أن تضع في اعتبارها المخاطر والتحديات المرتبطة باستخدام التكنولوجيات النووية، لا سيما استخدام الطاقة النووية. وأردف يقول إن لكسمبرغ تحث على توخي الحذر فيما يتعلق بإدراج صياغة تربط الطاقة النووية بمكافحة تغير المناخ، الذي يعد مشكلة متعددة الأبعاد، لأن هذه المسألة تتجاوز نطاق المعاهدة وغرضها.

70 - واستطرد قائلا إن على الدول الأطراف في المعاهدة أن تتعاون تعاونا كاملا مع الوكالة في جميع الظروف، بما يشمل حالات النزاع المسلح، وأن تمتنع عن الأعمال التي تؤدي إلى مخاطر غير مقبولة فيما يتعلق بالأمان والأمن في المجالين النووي والإشعاعي. وأفاد بأن وفد بلده يشعر بقلق بالغ إزاء أنشطة الاتحاد الروسي بجوار محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء، وهي أنشطة تتنافى مع التزامات هذه الدولة فيما يتعلق بالأمان والأمن النوويين.

71 - وأشار إلى أنه ينبغي لمؤتمر الاستعراض أن يدرج في وثيقته الختامية إشارة إلى الركائز السبع الضرورية للسلامة والأمن النوويين من أجل دعم الاحترام الكامل والمستمر لحق الدول في استخدام التكنولوجيا النووية الخاضعة للضمانات في الأغراض السلمية بطريقة آمنة ومأمونة. وأخيراً، أعرب عن تأييد لكسمبرغ لملاحظات السويد فيما يتعلق بالدور المفيد الذي تؤديه ضوابط التصدير في الحد من خطر الانتشار وتعزيز التعاون السلمي بين الدول.

72 - **السيد الغيطاني** (مصر): قال إن الشفافية والتقيد بمعايير الأمان النووي يكتسيان أهمية قصوى. فلئن كانت الدول مسؤولة عن ضمان السلامة النووية فيما يتعلق بأنشطتها وبرامجها النووية السلمية، فإن التعاون الدولي، عن طريق الوكالة والاتفاقات الدولية المتعلقة بالأمان النووي، ضروري أيضا. وللوكالة دور مركزي في تعزيز التعاون بشأن المسائل المتصلة بالأمان النووي، بطرق منها وضع معايير للأمان النووي. وأضاف أن مصر ترحب بالجهود التي تبذلها الوكالة لدعم الهيئات الناظمة المعنية والجوانب الأخرى المتعلقة بالهياكل الأساسية النووية في الدول الأعضاء، كما ترحب بتوفيرها للتدريب والتعليم.

73 - وأردف قائلا إن مصر تتقيد تماما بالتزاماتها بموجب اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، وتعتزم التصديق على اتفاقية الأمان النووي في أقرب وقت ممكن.

74 - واستطرد قائلا إن مصر، على غرار معظم الدول الأعضاء الأخرى في الوكالة، ترى أن المسؤولية عن الأمان النووي تقع كلياً على عاتق الدول، وإن كان للوكالة دور في تعزيز إطار الأمان النووي وتنسيق التعاون الدولي ذي الصلة. ورأى أن اعتبارات الأمن النووي ينبغي ألا تعرقل ممارسة الحق في تطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية أو التعاون الدولي في هذا الصدد، وينبغي ألا تصرف الانتباه عن الأولويات المحددة في إطار برنامج التعاون التقني للوكالة. ويجب على جميع الدول الأطراف أن تحافظ، في حدود قدراتها، على معايير عالية للأمان النووي، تشمل الحماية المادية للمواد النووية وغيرها من المواد المشعة طوال دورة حياتها وحماية المعلومات الحساسة. وينبغي وضع مبادئ توجيهية متعددة الأطراف بشأن الأمان النووي تحت رعاية الوكالة، وينبغي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تطبقها.

75 - وتابع يقول إن مصر تحذر من الإشارة إلى وجود حلقة وصل بين الأمان النووي والأمن النووي والضمانات. فينبغي أولاً أن تناقش أجهزة تقرير السياسات في الوكالة هذا النهج مناقشة مستفيضة وأن تقره. وينبغي عدم تمويل أنشطة الوكالة المتصلة بالأمان النووي بنفس الطريقة التي تموَّل بها الأنشطة الأخرى المقررة في النظام الأساسي للوكالة؛ ويجب ألا تمول الأنشطة المتعلقة بالأمان النووي من الميزانية العادية للوكالة.

76 - وأشار في الختام إلى أن نظم الرقابة على الصادرات هي نظم انتقائية. فبعضها يسمح بالتعاون مع الدول التي ليست أطرافا في المعاهدة وبنقل التكنولوجيا إليها. وأي محاولة لتصوير نظم مراقبة الصادرات من حيث صلتها بخطر الانتشار فحسب إنما تعكس موقفا سياسيا، وليس موقفا قانونيا. وينبغي للجنة أن تتخذ موقفا قانونيا، تمشيا مع الروح الحقيقية للمواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة.

77 - **السيد بادوبي** (بوتسوانا): قال إن بوتسوانا تضم صوتها إلى البلدان الأخرى في إعادة تأكيد التزامها بالأمان والأمن النوويين، مما ييسر استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، بدلا من إعاقته. وتقوم بوتسوانا، باعتبارها بلدا غير ساحلي، مقام بلد عبور لمختلف السلع. وهي تشارك في مختلف مشاريع بناء القدرات التي تنظمها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004) والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والوكالة فيما يتعلق بالكشف عن المواد غير المشروعة، وعمليات تقييم التهديدات والمخاطر، وتود أن يُذكر بناء القدرات في تقرير مؤتمر الاستعراض.

78 - **السيد برايدي** (أيرلندا): قال إنه ينبغي لمؤتمر الاستعراض أن يعترف بأن الأمان والأمن النوويين عنصران أساسيان في الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية. وينبغي للمؤتمر أن يعرب عن استمرار دعمه الكامل لعمل الوكالة، بما في ذلك معاييرها وتوجيهاتها المتعلقة بالأمان والأمن النوويين وبناؤها لقدرات الدول في مجال الأمان والأمن النوويين. وأضاف أن أيرلندا تود أن ترى الصياغة التي قد اقترحتها فيما يتعلق بالركائز السبع للسلامة والأمن النوويين واردة في الوثيقة الختامية. وينبغي للمؤتمر أن يواصل تشجيع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على الانضمام إلى الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بالأمان النوويين، مثل اتفاقيةِ الأمان النووي واتفاقية الحماية المادية للمواد النوويةوتعديلِها. وينبغي للمؤتمر أيضا أن يواصل دعم الحوار بين الدول الساحلية والدول الشاحنة بشأن النقل البحري للمواد النووية. وأعرب عن تأييد أيرلندا إدراج التوصيات التي قدمتها مجموعة فيينا للدول العشر فيما يتعلق بالمسائل المذكورة أعلاه في الوثيقة الختامية.

79 - واختتم كلمته قائلا إن أيرلندا، علاوة على ذلك، تود أن تعرض الوثيقةُ الختامية موقفَها بشأن ضوابط التصدير الفعالة والشفافة، اللازمة لتيسير تبادل المعدات والمواد والعلم والتكنولوجيا على أكمل وجه ممكن لأغراض الاستخدام السلمي للطاقة النووية. فهذه الضوابط ضرورية لوفاء الدول الأطراف بالتزاماتها المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من معاهدة عدم الانتشار. وهكذا، فإن ضوابط التصدير تسهم في تحقيق السلام والأمن الدوليين، كما أقر به مجلس الأمن في قرارات شتى، منها القرار 1540 (2004). وأضاف أن تطبيق ضوابط التصدير على الصعيدين الوطني والمتعدد الأطراف يوفر للدول الضمانات اللازمة بأن صادرات المواد النووية والمواد المتصلة بها لا تسهم، ولن تسهم، في انتشار الأسلحة النووية. وبناء على ذلك، ينبغي للدول أن تعزز تدابيرها الوطنية للرقابة على الصادرات.

80 - **السيدة هيبل - ماسيس** (كندا): قالت إن بلدها يوافق على أن الأمان والأمن وعدم الانتشار في المجال النووي أمور أساسية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية استخداما جديرا بالثقة. وأضافت أن ممارسة جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لحقها غير القابل للتصرف في تطوير البحث والعلم والتكنولوجيا في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية تتطلب الامتثال لمعايير قوية فيما يتعلق بالسلامة والأمن.

81 - وأردفت تقول إن كندا تدعم وتؤيد بثبات الركائز السبع للسلامة والأمن النوويين التي حددها المدير العام للوكالة في سياق الحرب غير المبررة التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا. فيجب أن يكون الأمان والأمن النوويان في أوكرانيا أولوية ملحة. وتعيد كندا تأكيد دعمها الكامل للوكالة، حيث تواصل العمل من أجل معالجة الشواغل المتعلقة بالأمان والأمن النوويين والضمانات النووية مع احترام السيادة الكاملة لأوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا. وتلاحظ كندا بقلق كبير ومتزايد ما يشكله استمرار قصف محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء والاستيلاء على المنشآت النووية الأوكرانية، وغير ذلك من الأعمال التي تقوم بها القوات المسلحة الروسية، من تهديد لسلامة هذه المنشآت وأمنها، مما يزيد بدرجة كبيرة من خطر وقوع خطأ أو حادث نووي ويعرض سكان أوكرانيا والدول المجاورة والمجتمع الدولي للخطر. وتشدد كندا على أهمية تيسير القيام بزيارة إلى محطة زابوريجيا لمعالجة الشواغل المتعلقة بالأمان والأمن النوويين والضمانات النووية.

82 - وقالت في الختام إنه يجب على جميع الدول والمنظمات الدولية أن تواصل تعزيز تدابير الأمان والأمن في جميع الأنشطة التي تتعلق بالطاقة النووية. وتدعو كندا إلى تضمين الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض الصياغةَ الواردة في ورقتي العمل المقدمتين من مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح (NPT/CONF.2020/WP.10) ومجموعة فيينا للدول العشر (NPT/CONF.2020/WP.3/Rev.1).

83 - **السيدة كوبنيي** (إستونيا): قالت إن العدوان الذي شنه الاتحاد الروسي دون مبرر ولا مسوغ على أوكرانيا، وهي بلد ذو سيادة، يشكل انتهاكا جسيما للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وأضافت أن الأخطار التي تهدد الأمان والأمن النوويين والضمانات النووية بسبب الغزو العسكري الروسي لأوكرانيا تشكل مصدر قلق بالغ، ولا تزال المنشآت النووية في جميع أنحاء أوكرانيا عرضة لخطر شديد. وأضافت

قائلة إن إستونيا تدين بقوة الهجمات المتعمدة التي شنتها القوات المسلحة الروسية على المواقع النووية، بما في ذلك الهجمات التي وقعت في محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء وفي جوارها؛ وأعربت عن أسفها لعدم امتثال روسيا لقرار مجلس محافظي الوكالة المؤرخ 3 آذار/مارس 2022 واستمرار هذا البلد في تجاهل الركائز السبع التي لا بد منها لكفالة الأمان والأمن النوويين؛ وتدعو روسيا إلى التقيد بالتزاماتها ووقف انتهاكاتها للقانون الدولي. وأردفت قائلة إن وفد بلدها يدعو روسيا أيضا إلى سحب أفرادها العسكريين وغيرهم من الأفراد فورا من محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء حتى تتمكن السلطات الأوكرانية من استئناف مسؤولياتها السيادية، دون ضغط أو تدخل خارجي. وأعربت عن امتنان إستونيا للوكالة على رصدها الدقيق للحالة.

84 - **السيد بالوجي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الهجمات أو التهديدات بشن هجمات على المنشآت النووية المكرسة للأغراض السلمية تعرض الأمان النووي للخطر، وتنتهك مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها وحق الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في تطوير الطاقة النووية واستخدامها، وتشكل تهديدا لنظام ضمانات الوكالة برمته. وذكر بأن القانون الدولي، بما في ذلك قرارات الوكالة، يحظر أي هجوم على المنشآت النووية المدنية، إبان الحرب أو وقت السلم. ولكن التهديدات اشتدت في السنوات الأخيرة، ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك الهجمات التي يواصل النظام الإسرائيلي شنها ضد العلماء الإيرانيين، سواء في المنشآت النووية المدنية والمنشآت الخاضعة لضمانات صارمة. فالنظام يوجه تهديدات كل يوم. وما دام مجلس الأمن والوكالة لا يتخذان الإجراء المناسب، فإن هذه الأعمال غير المسؤولة التي يقوم بها النظام الإسرائيلي ستواصل التشكيك في مصداقية معاهدة عدم الانتشار وسلطتها ودورها في حماية حقوق الدول الأطراف.

85 - وأضاف قائلا إن وفد بلده يكرر المقترحات التي قدمها في الجلسة السابقة فيما يتعلق بالوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض (انظر الوثيقة NPT/CONF.2020/MC.III/SR.3). فينبغي للمؤتمر، على وجه الخصوص، أن يعرب عن بالغ القلق إزاء الهجمات أو التهديدات بشن هجمات على المنشآت النووية؛ وأن يدين هذه الهجمات والتهديدات بشدة؛ وأن يعلن أنها تشكل تهديدا خطيرا لنظام ضمانات الوكالة وتعتبرها الدول الأطراف محظورة.

86 - **السيدة هولغيت** (الولايات المتحدة الأمريكية): تكلمت في إطار ممارسة حق الرد على الملاحظات المدلى بها في الجلسة السابقة (انظر الوثيقة NPT/CONF.2020/MC.III/SR.3) فيما يتعلق بالشراكة الأمنية الثلاثية المعززة بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، فقالت إن مسألة الدفع النووي البحري ليست من اختصاص اللجنة الرئيسية الثالثة. وأضافت أن الدفع النووي البحري، كما أوضح وفد بلدها في اجتماعات اللجنة الرئيسية الثانية، مسموح به بمقتضى معاهدة عدم الانتشار، وكما ذكر المدير العام للوكالة خلال مؤتمر الاستعراض الحالي، تنص عليه في الأطر التنظيمية القائمة (انظر الوثيقة NPT/CONF.2020/SR.1). وتثق الولايات المتحدة ثقة كاملة بالسلطة التقنية للوكالة ولذلك لا ترى حاجة إلى أي لجنة خاصة أو عمليات إضافية. ويبدو أن القصد من الاقتراح الداعي إلى إنشاء آلية مراقبة هو التشكيك في استقلالية الوكالة وقدراتها التقنية، ومن شأنه أن يعرقل ولايتها المتعلقة بالضمانات. وشجعت الوفود على الرجوع إلى ورقة العمل المعنونة "التعاون في إطار الشراكة الأمنية الثلاثية المعززة" (NPT/CONF.2020/WP.66)، التي عرض فيها الشركاء وجهات نظرهم بشأن هذه المسألة.

87 - **السيد ماسيكور** (إندونيسيا): قال إن إندونيسيا تؤكد من جديد الدور المركزي للوكالة فيما يتعلق بالأمان والأمن النوويين. وأضاف أنه ينبغي ألا يكون الأمان والأمن النوويان عائقا يحول دون تمتع الدول بحقها غير القابل للتصرف في تطوير البحوث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستعمالها في الأغراض السلمية دون تمييز. وعلاوة على ذلك، يجب عدم التذرع بالتدابير الرامية إلى تعزيز الأمان والأمن لتقييد حق البلدان النامية في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

88 - وأردف قائلا إن إندونيسيا تسلم بأن المسؤولية الرئيسية عن الأمان النووي تقع على عاتق فرادى الدول، وتؤكد من جديد أن أي عملية لوضع معايير أو مبادئ توجيهية أو قواعد متعددة الأطراف بشأن الأمن النووي ينبغي أن تتم عن طريق الوكالة، بقيادة الدول الأعضاء وأن تجرى بشأنها مفاوضات متعددة الأطراف بطريقة تدريجية وشاملة وشفافة. وأشار في الختام إلى وجوب إجراء مزيد من المناقشات بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز الأمان والأمن، ويجب خصوصا على الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تعتمد نهجا بناء للتحقق والرصد فيما يتعلق بالدفع البحري النووي.

89 - **السيد بوردمان** (المملكة المتحدة): قال إن اللجنة ليست بحاجة إلى التذكير بأن الاتحاد الروسي هو الذي غزا بلدا ذا سيادة بصورة غير مشروعة، وعرض الأمان والأمن النوويين للخطر بشكل متهور، وأخضع الموظفين في موقعي تشيرنوبيل وزابوريجيا النوويين لظروف غير مقبولة. وأضاف أن اتهامات هذا البلد بشأن سجل المملكة المتحدة في مجال الأمان والأمن النوويين لا أساس لها في الواقع، وإنما ترمي إلى التعتيم على حقيقة الهجوم الوحشي غير المفهوم وغير المتسم بالمسؤولية الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا. وينبغي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تدين أعمال الاتحاد الروسي، التي تقوض ثقة الجمهور بالتكنولوجيات النووية وتحول دون حصول الجميع على فوائدها السلمية. ولا تزال المملكة المتحدة ثابتة في دعمها لأوكرانيا وتضامنها معها.

90 - وفيما يتعلق بالادعاءات الخاطئة والمضللة التي قدمها وفدان خلال الاجتماع الحالي بشأن مسألة المياه المعالجة، أوضح أن المملكة المتحدة تحترم العلم الكامن وراء إطلاق المياه المعالجة من موقع فوكوشيما دايتشي وتوافق عليه وترحب باستمرار التعاون الوثيق بين اليابان والوكالة في هذه المسألة.

91 - **السيد فيشنيفيتسكي** (الاتحاد الروسي): رد على البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة، فقال إن الدعم ذاته الذي تقدمه المملكة المتحدة والولايات المتحدة ودول أخرى أعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، وحلفاؤها، هو الذي بعث شعورا بالإفلات من العقاب في أوكرانيا، مما أدى بها إلى تنفيذ هجمات إرهابية ضد المنشآت النووية. واستدرك يقول إن المسألة المطروحة ليست معرفة من ينفذ هذه الهجمات. فهذه المسألة يمكن تناولها في مناسبة أخرى.

92 - وأنهى كلامه قائلا إن كثرة تكرار الكذبة لا تحولها إلى حقيقة. ويظل الواقع أن الأعمال الأوكرانية هي التي تعرض أمان المنشآت النووية للخطر، وهي حقيقة اعترف بها الأوكرانيون أنفسهم وتتجلى بوضوح في البيان الذي أشار إليه في وقت سابق لرئيس شركة إنيرغواتوم (Energoatom) التي تتولى تشغيل المحطة النووية الأوكرانية لتوليد الكهرباء. فخطر وقوع كارثة نووية في أوروبا يأتي من أوكرانيا، بدعم من المملكة المتحدة والولايات المتحدة ودول أخرى.

93 - **السيد زلينكو** (أوكرانيا): تكلم في إطار ممارسة حق الرد، فقال إن من الواضح أن روسيا هي المعتدية: فروسيا ترهب سكان بلده، وروسيا غزت أوكرانيا وشنت عدوانا مسلحا واسع النطاق في 24 شباط/فبراير 2022، وروسيا ضالعة في الإرهاب النووي. وأضاف أن روسيا وحدها هي المسؤولة عن عدوانها وهجماتها على المنشآت النووية في تشيرنوبيل وزابوريجيا. ويجب على روسيا أن تسحب فورا جميع القوات والمعدات والأفراد من محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء وأن تعيد السيطرة الكاملة على المحطة إلى بلده.

94 - **السيد لي** سوي (الصين): قال إن التعاون في إطار الشراكة الأمنية الثلاثية المعززة، على الرغم من أنه ليس موضوعا من اختصاص اللجنة الرئيسية الثالثة، يثير فعلا تهديدات جديدة لضمانات الوكالة. وأضاف أن المجتمع الدولي يتابع التطورات عن كثب؛ فاستجابة للضغوط التي مارستها الصين وبلدان أخرى، قد عقد مجلس محافظي الوكالة ثلاث مناقشات بشأن التعاون في إطار الشراكة. وأثارت الصين، على غرار بلدان عديدة أخرى، شواغل جدية فيما يتعلق بالتعاون المذكور، وقدمت ورقة عمل بشأن هذه المسألة إلى مؤتمر الاستعراض الحالي (NPT/CONF.2020/WP.50). وأشار إلى أن شواغل المجتمع الدولي تستحق دراسة متأنية؛ ومجرد رفض مناقشة المسألة ليس موقفا بناء. وختم كلمته قائلا إن الصين تأمل أن تستجيب الدول المعنية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لنداءات المجتمع الدولي وأن تشارك بنشاط في المناقشات ذات الصلة من أجل معالجة هذه المسألة على النحو الواجب.

رُفعت الجلسة الساعة 12:05.